

مالك والشافعي الا في الجمعة وقال ابو حنيفة انه كان بين
 خلفه نسأ وجبت النية وان كانوا رجالا فلا يستوي
 الجمعة وعرفة والعيدين فقال لا بد من نية الامامة
 في هذه الثلاثة تفعل الا طلاق وقال احمد نية الامامة
 شرط ومن دخل في فرض الوقت فاقبعت الجماعة فليس
 له ان يقطعها ويدخل مع الجماعة بالانفاق فانه نوى
 الدخول معهم من غير قطع الصلاة فللشافعي والاصل
 اصحابها انه يصح وهو المشهور عن مالك و احمد وقال ابو
 حنيفة لا يصح وما اذركه المسبق مع الا
 مام فهو اول صلواته فعلا وحكما عند الشافعي فيعيد
 في الباقي القنوت وقال ابو حنيفة ما يدركه الاموم
 من صلاة الامام اول صلواته في التشهدات واخر صلواته
 في القنوت وقال مالك في المشهور عنه هو اخوها وعن احمد
 روايتان ومن دخل المسجد وجد امامه قد
 فرغ من الصلاة فان كان المسجد في غير ممر الناس كره له ان
 قد يستأنف ويحجها عنده عند ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يكره
 اقامه الجماعة بعد الجماعة محال ومن صلى منفردا ثم ادرك
 جماعة استبرأه ان يصلي معهم عند الشافعي ورواه
 قال احمد مالك الا في المغرب فان صلى في جماعة ثم ادرك
 جماعة اخرى فهل يعيد الصلاة معهم الرجح من مذهب
 الشافعي نعم وهو قول احمد الا في الصبح والعصر وقال
 مالك من صلى في جماعة لا يعيد ومن صلى منفردا عا دالا
 في المغرب وقال الاوزاعي الا الصبح والمغرب وقال ابو
 حنيفة لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا
 الصبح والعصر

الصبح والعصر واذا عا د فرضه الا في علي الرجح من مذ
 هب الشافعي والثانية تطوع وهو قول ابو حنيفة واحمد
 وعن الاوزاعي والشعبي انهما جمعا فرضه
 واذا احسن الامام بد اخل وهو الراجح وفي التشهد الاخير هل
 يستحب انتظاره ام للشافعي قولان اصحابها انه يستحب وفيه قال احمد
 وقال ابو حنيفة وما كذا يكره وهو قول الشافعي واذا احدث الامام
 فله ان يستخلف قال ابو حنيفة وما كذا محمد بن عبد الله الشافعي قوله
 اصحابها المحذور واذا سلم الامام وكان في المأمومين مسبقين
 فقد مؤمن بينهم الصلاة لم يجز في الجمعة بالاتفاق وفي غير
 الجمعة في مذهب الشافعي يختلف في صحه واضطراب نقل
 والاصح في الرفعي والروضة المنع والصح في شرح المهذب
 المنع ويجز المحذور ما عتاده والعمل عليه ولو نوى المأموم
 مفارقة الامام في غير ذلك لم يطل صلواته على الرجح من مذ
 هب الشافعي وبه قال احمد وقال ابو حنيفة وما كذا تبطل
 انفقوا على انه اذا تصلب الصوف لم يكن بينهما طريق او
 نهر صح الاحتكام واختلوا فيما اذا كان بينه الامام والمأموم
 او طريق فقال مالك والشافعي يصح وقال ابو حنيفة لا
 يصح ولو صلى في بيته لصلاة الامام في المسجد وهناك حائل
 يمنع رؤية الصوفي قال مالك والشافعي واحمد لا يصح وقال
 ابو حنيفة في المشهور عنه صحح
 اقتند المتقل بالمفترضين واختلفوا في اقتند المفترض باب
 المتنفل فقال ابو حنيفة ومالك و احمد لا يجز قالوا ولا
 من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا اخر وقال الشافعي
 يجز والاقتداء بالصبي المميز في حق الجمعة صحح

بلغ